انه بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية وبين القوة العاقلة الفاعلة وبين المبادي المرتبة في الجواب الثاني
ولذلك ابهم الشيء ليكون موافقا للجوابين معا فقوله قدس سره فكونه آلة اه مصروف عن الظ كما سيجي ومن المعلوم ان
الجواب الثاني يصح على تقدير الحكم فعلا ايضا كما يصح على تقدير كونه ادراكا كما هو الظ قوله لان كونه آلة اه هذا مبني على المبادي
من المطالب الكسبية فان مقابلة في الاطلاقات قوله تكلف وهو ان يراد منها المبادي المرتبة فانه خلاف المتعارف
كما مر قوله بان يراد بالمطالب الظ من كلامه ان استعمال المطالب في المبادي استعمال الكلي في احد جزئياته فيكون
حقيقة وتمام ان يقال ان المطالب حقيقة عرفية في خلاف المبادي فلا بد من المجاز اما في الكلمة او في الاعراب
فالاحتمالات ثلثة فافهم قوله فان قلت قوله رح في الاكتساب محصله انه يدفع الجواب الثاني لانه يدل على ان الاثر
الواصل للمبادي هو الاكتساب اي المكتسب اي المكسوبة والمبادي غير مكسوبة فهذا ابطال السند قوله
قلت لانها وان لم تكن اه حاصله ان الاكتساب لا يراد منه معناه المتبادر بل يراد منه وهو الكون مكتسبا
منه ولا يخفى ما فيه من التعسف ولم يذكر المكتسبة لان الكلام في المعنى الحقيقي وهو الحقيقة الاسمية على ما
قيل انما احتاج اليه لان المعنى في حصول الاكتساب فيكون الاكتساب هو الاثر المط اما لو حمل على
معنى في باب الاكتساب او لاجل الاكتساب لا يلزم ارتكابه فتامل قوله وعلى هذا الوجه اي على امكان حمل
المطالب على كلام المحشي ان المتبادر من قوله فكونه آلة ان المنطق آلة بين القوة العاقلة وبين المطالب
الكسبية لانه المناسب لقول الشارح رح لانه واسطة بين القوة العاقلة والمطالب الكسبية والسيد
في صدد تقرير كلام الش وفيه نظر لان الظ المتبادر من المطالب ما يقابل المبادي لا الاعم منهما فكيف يكون
المراد منه ما هو المتبادر بل اعم منه فكلام السيد يحتاج الى تكلف كما يحتاج كلام الش فكل منهما مصروف
عن الظ فقوله قدس سره فكونه آلة ليس على ظاهره لان الظ المتبادر منها ان يكون آلة بين المنطق والمطالب
الكسبية على معنى المقاصد دون الاعم منهما ومن المبادي فتامل قوله انما اسند العصمة اسنادا مجازيا
قوله مع ان لكل منهما مدخلا يصح به الاسناد مجازا فما المرجح قوله لان المنطق ليس نفسه عاصما يعني قد
ينفك عنه العصمة وبالجملة ان كلا منهما فاعل مجازي لكن العصمة لا ينفك عن المراعاة بحسب العادة فالمراعاة
اقوى في السببية فهذا نكتة الترجيح قوله ولم يرد به انه لا مدخل بديهي جلي اذ لا يتوهم العاقل خلاف ذلك
قوله ولانه يستقل لا يتوهم العاقل ايضا الاستقلال قوله لانه مشترك على معنى ان كلا منهما تتوقف العصمة
عليه لا انهما فاعل وهو ظ ايضا قوله كذلك تتوقف العصمة على العلم وهذا العلم مترتب على المراعاة وانما كانت
وانما كانت العصمة متوقفة على المراعاة باعتبار كونها سببا لذلك العلم ولو لم يكن سببا لم يكن لها مدخل
في العصمة وهو ظ ايضا قوله هو السبب القريب فالعلم مترتب على المراعاة وهي مترتبة على القواعد فالعصمة
متوقفة على العلم ابتداء ثم على المراعاة ثم على القواعد فهذا مراده قوله عاصما بالحقيقة يعني ان اطلاق العاصم
على الفن مجازا وان اسناد العصمة اليه مجاز بخلاف الاطلاق والاسناد الى الذهن فانهما حقيقيان هذا مذهب
الحكماء اما على مذهب الاشاعرة يعني اهل السنة فالعاصم هو الله تع فيكون اطلاقه عليه واسناده اليه حقيقة
بخلاف الاسباب الثلثة فان اسناد العصمة الى كل منهما واطلاق العاصم الى كل منهما مجاز هذا واعلم ان
الكلام ليس في الفاعل حتى واما الكلام في الفاعل للبناء مثلا ان فاعل الضرب عند اهل السنة علم الكلام
هو الله تع لان الايجاد يقوم به تع اما الاتصاف بالضرب والكسب له صفتان لزيد فزيد ضارب حقيقة عند اهل
واذا تقرر هذا ظهر ان العصمة صفة القانون حقيقة والمراعاة شرطه كالقطع فانه صفة السكين والاستعمال
شرطه ولذلك فالواضح هذا التعريف رسم لانه تعريف بالخاصة اي خاصة المنطق وهي العصمة فالمنطق
عاصم كما ان السكين قاطع والله اعلم قوله عرض عام لشموله العلوم الآلية كلها من الصرف والنحو والمعاني قوله
اذ ليس جنس ولا فصل لانهما للماهيات الحقيقية والفن ماهية اعتبارية وفيه نظر لان التنزيل كاف في تحقق وجود
الجنس

وجود الجنس فلا حاجة الى التكلف المذكور قوله ولما كان ذكر العرض العام يعني ان تعريف المنطق
منقول عن القدماء فهذا اعتذار من طرف المصنف لانه ليس مذهبه قوله وسموه رسما ناقصا هذا
غاية تعريف الفن اذ لا يمكن له الحد مطلقا ولا الرسم التام لانه ليس له جنس قوله لان فيه منع لانه
يجوز اختيار بعض مذهب القدماء قوله على هيئة الضرب الثاني من الشكل الثاني واعلم ان الشكل
الثاني ينتج سالبة كلية او جزئية لا الموجبة وضروبه كالشكل الاول اربعة والاوسط محمول في مقدمتيه
ايجابا وسلبا وكلية الكبرى والضرب الاول منه نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من
الانسان بحجر والضرب الثاني نحو لا شيء من الانسان بجماد وكل حجر جماد فلا شيء من الانسان بحجر لان
الاوسط اذا كان منتفيا عن الاصغر وثابتا للاكبر كان بينهما تباين كلي وما نحن فيه قد ظهر منه قوله
اعني المرتبة اليها اي الى الامور المرتبة قوله وهي بهذا الاعتبار اي الموجبة الكلية باعتبار وقوعها
في هذا الشكل من المنطق كما كان من المنطق باعتبار نفسها فلا ينتج قوله اه قوله اي باعتبار انها اي
تلك الكلية تعرف منها صحة الفكر فيكون بهذا الاعتبار من المنطق لان المنطق خاصتها
ان يتوصل منها الى صحة النظر قوله غيرها اي غير نفسها باعتبار ان تلك القضية من اجزاء النظر اي الامور
المرتبة فهذا التغاير الاعتباري كاف في اثبات المط وهو كونه آلة لكن المتبادر منه كونه آلة للغير المغاير
بالذات والعدول عن المتبادر ليس بعزيز قوله مزيد تامل واعلم ان المنطق جزء الحكمة ان كانت تبحث عن احوال
الموجود مطلقا ومقدمة الحكمة ان كانت تبحث عن احوال الموجود الخارجي والى كلا الاحتمالين اشار الشيخ
في كتابه على ما تقرر في موضعه فالمنطق آلة العلوم الحكمية قصدا بالذات فالآلية ثابتة له باعتبار الغير وفي
نظر الواضع فافهم قوله لحصل للمنطق بالقياس الى الغير نفسه اي قد حصل وفيه نظر لان الكلام في الآلية
الحاصلة لجميع الاجزاء وهي لا يثبت الا بالقياس الى الغير فتبصر قوله بهذه المثابة بان يكون آلة لنفسه قوله
وان كان واقعا وفيه ان المتبادر من الغير في قوله آلة للغير ما كان خارجا عن المنطق فتامل قوله الى الانتهاء وقد
نبه السيد السند على ذلك وهو ظ في نفسه لانه لو لم يجب الانتهاء للزم التسلسل او الدور ولعل هذا وجه التامل
قوله من العبارات اي من العبارات الشاملة للحد والرسم قوله رسمه اشارة الى ان المقدمة من قبيل المعلوم لا
قوله لا حده انما الكلام في دلالة اللفظ فهي ممنوعة قوله من هذه المقدمات فيه حذف المضاف بان يقال وهي اي
الفائدة مفاد ان حقيقة كل علم اه قوله منشاء الفائدة عليها وذلك المنشاء هو هذه المقدمات
اراد بها معاني هذه الالفاظ وتلك المعاني تستلزم الفائدة المطلوبة قوله والمراد بالحقيقة واعلم ان الحقيقة
والماهية بمعنى واحد وهي ما به الشيء هو هو ويفرق بينهما بان الحقيقة على الموجودة وكلام المحشي مبني على انه
والماهية الاعتبارية انه لم يكن بين الاجزاء ارتباط نحو المركب من الانسان والحجر فانه ماهية اعتبارية قوله
وجود تابع الذهن اه اشارة الى ان للشيء وجودات اربعة فافهم قوله اما باعتبار استعمال المفيد وقد حصل
الاستفادة منه باعتبار اطلاق اهله بمعنى الماهية قال السيد السند وقد تبين مما سبق وجود المنطق كان اذا تبين
منها حقيقة اي ماهية الموجود بيانا على الوجه الاتم الاكمل انتهى لفظه فالمنطق ماهية موجودة فتامل قال الش
فلا يكون له ماهية اه فائدته الاحتراز عن جعل المبادي والموضوع جزءا منه على تقدير كون العلم عبارة عن المعلوم و
ذلك الجعل اما مسامحة لشدة الاحتياج اليهما واما بناء على انه اصطلاح قوم واما ما هو المشهور وهذا التحقيق فلا يرد
انه مخالف لما سيجي من ان اجزاء الفن ثلثة كما اشار اليه قدس سره في بعض مصنفاته كما سيجي قوله بازاء التصديقات التي
هي الادراك مطلقا قوله فلم حقيقة فالعلم على هذا لا يكون عبارة عن المعلوم كما في الاحتمال الاول ويستفاد منه ان المنطق
مثلا مشترك لفظي فتامل قوله وهي ههنا المسائل فالمنطق مثلا اذا كان عبارة عن المعلوم كان اجزاؤه ذاتية على معنى
انها داخلة في حقيقة المنطق فان قلت ان الذاتي محمول على الكل وهو محمول على افراده فلا يكون المسئلة ذاتية للمنطق قلت
هذا في الماهية التي لا يتميز اجزاؤها في الوجود كالانسان والفرس بخلاف الماهية المتميزة اجزاؤها في الوجود كالبيت
فانه حده جميع اجزائه فانحصار الذاتي في الجنس والفصل على قول او فيهما وفي النوع على قول آخر انما هو بالقياس الى الماهية الاولى وعلى